(القياس – العلة - العامل) في فكر عبد الرحمن الحاج صالح .دراسة وصفية تحليلية

Analogy - Cause – Factor in the thought of Abd al-Rahman al-Haj Saleh an analytical descriptive study

جميلة فرحي
جامعة أبو القاسم سعد الله/ الجزائر 2 (الجزائر)
djamilafarhi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/16	تاريخ القبول: 2020/05/05

الملخص:

اهتم عبد الرحمن الحاج صالح بالتراث اللغوي العربي، و يظهر ذلك جليا من خلال جهوده في إعادة توصيف وتحليل المفاهيم اللغوية التي جاء بها النحاة الأوائل تحليلا رياضيا و على رأسهم الخليل و سيبويه، حيث أصّل تلك المفاهيم، و ألبسها ثوب الحداثة، بعيدا عن التقليد الأعمى الذي أُبتلي به الكثير من اللسانيين العرب المعاصرين، ومن القضايا اللغوية التي وقف عندها دارسا متأملاً و منظّراً(القياس، العلة، العامل).

سنحاول في هذا المقام رصد أهم ما جاء به الأستاذ –رحمه الله-في هاته المسائل وما انفرد به من آراء حولها.

الكلمات المفتاحية: القياس – العلة – العامل – الباب – النظير

Abstract:

Dr. Abd al-Rahman al-Haj Saleh was interested in the Arab linguistic heritage, and this is evident through his efforts in re-describing and analyzing the linguistic concepts that the first grammarians came up with mathematically and led by AlKhalil and Sibawayh, where he originated those concepts, and dressed them in the garment of modernity, Away from the blind tradition in which many contemporary Arab linguists have been afflicted, and from the linguistic issues at which a contemplative and theoretical scholar stood (analogy, reason, factor).

So, what was his vision of these issues and how did I reach them, in terms of concept, codification and importance as tools that contribute to the quality and continuity of language.

In this situation, we will try to figure out the most important Dr. A R H S's additions and his point of view on those matters.

Key words: analogy - cause - factor - section - opposite

المرسل المؤلف: جميلة فرحي

مقدمة:

يعتبر كل من (القياس، العلة، العامل)، من العمليات المهمة التي تجري على مستوى البنية والتركيب قصد تحليل اللغة و كشف أسرارها، فلكل عنصر الدور المنوط به في إنشاء اللغة وتشكيل قوامها، و العمل على أساسها من أهم شروط العمل النحوي عند نحاتنا الأوائل، الذين استعانوا بها في استخراج الأحكام و التدليل على صحتها، ونجد أن د. عبد الرحمن الحاج صالح قد أدلى دلوه في إظهار الجهود الحميدة التي وظفت هذه المسائل في أعمالها وجسدتها في الميدان وأعطاها حقها من الدراسة والتمحيص، وسعيا منه إلى إحياء ما حملته من مفاهيم تدل على عمق الفهم وإجرائية المنهج، أسّس نظريته التي اعتمدت التفسير العلمي الموضوعي، والتقنين الرياضي للظواهر النحوية التراثية، بإحياء مصطلحات أصيلة واقتراح مصطلحات جديدة بهدف المحافظة على خصوصية اللغة العربية مع مواكبة المفاهيم المستحدثة، فراح يؤكد على دور القياس في توليد البنى اللغوية، وأزال اللبس حول مفهوم العلة كونها ركن أساسي في القياس، لأنها الجامع بين المقيس والمقيس عليه، وأعاد الاهتمام بالعامل وبين دوره في بناء التراكيب النحوية وفهمها.

فيا ترى كيف كانت رؤيته لهذه القضايا التراثية، وكيف أصل لها من حيث المفهوم والتقنين والأهمية، باعتبارها أدوات تساهم في جودة اللغة واستمرارها ؟

أولا: القياس: و هو المصدر الثاني من مصادر النحو

1- تعريفه:

- **لغة:** قاس الشيء يقيسه قيسا، و اقتاسه و قيّسه: إذا قدّره على مثاله. (1)

- **إصطلاحا:** " أداة منهجية، و عملية استدلالية، مارسها النحاة لتجريد صورة هذه اللغة باستنتاج قواعدها و الكشف عن القوانين التي تنتظم على مفرداتها و تراكيبها، و عن العلل التي تفسر ما خالف من كلام العرب نظائره، و حمل على غيره من كلامهم في الحكم". (2)

و القياس أنواع:

- **قياس أصولي(شرعي):** هو حمل فرع على أصل في بعض أحكامه، بمعنى يجمع بينهما، و إجراء حكم الأصل على الفرع. (3)

- **قياس منطقي:** يهتم بالقواعد العقلية و مدى اتساقها مع أحكام العقل و بديهياته، فهو: " قول مركب من قضيتين أو أكثر متى سلم لذاته أدى الى قول آخر". (4)

- **قياس نحوي:** حيث يقول تمام حسان: " القياس في عرف النحاة إما من قبيل القياس الاستعمالي، و إما من قبيل القياس النحوي، و الأول هو انتحاء كلام العرب، و بهذا المعنى لا يكون نحوا بل تطبيقا للنحو...، و هذا القياس هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة، و هو كذلك مما يطبقه مجمع اللغة في صوغ المصطلحات و ألفاظ الحضارة..، أما القياس الثاني فهو النحو كما يراه النحاة، و إذا كان الأول هو الانتحاء فإن الثاني هو النحو". (5)

من ذلك نستنتج نوعين للقياس النحوي:

- القياس الاستعمالي: يعتمد على اللغة المتداولة

- القياس النحوي: و هو النحو كما يراه النحاة، و هو قياس الأحكام، و من أهم أسسه:

- قياس الشبه: لا تراعى فيه العلة كإعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل

- قياس العلة: تراعى العلة و تكون مناسبة كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلة الاسناد في كل منهما، و هي مناسبة لإجراء القياس

- قياس الطرد: تراعى العلة و تكون غير مناسبة مثل: " ليس"، فهي مبنية دائما لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف. (6)

أركان القياس: حسب ابن الأنباري فهي أربعة:

- الأصل(المقيس عليه)
- الفرع (المقيس)
- العلة
- الحكم (7)

مثال: فُتِحَ البَابُ - فتح التلميذُ البَابَ

نائب الفاعل فاعل

(الفرع) (الأصل)

الاسم(البابُ)، أسند إليه الفعل(فُتِحَ) مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل (الأصل)، العلة التي جمعتهما (الفاعل، نائب الفاعل) هي الاسناد، و الحكم هو الرفع، و على هذا النحو كل قياس من أقيسة النحو.

2- القياس عند عبد الرحمن الحاج صالح:

عرف الأستاذ القياس من منطلقين:

2-1 - القياس كمصدر: "لفعل قاس يقيس: يدل على إجراء المتكلم في كلامه المفردة أو تركيب على مثال من مُثل كلام العرب، ولو لم يسمع ذلك منهم أو من فصيح، وربما لم ينطق بذلك أحد في أي وقت ولكنه يجريه على قياس كلامهم" (8)

و في تعريف آخر: " القياس كمصدر لفعل قاس، يحصل نتيجة لعملية منطقية رياضية... فهو بناء كلمة أو كلام باستعمال مواد أولية هي كالمعطيات و احتذاء صيغة الباب الذي ينتمي اليه العنصر المحدث، و هذا التفريع لا يجوز إلاّ إذا اطرد الباب، و إذا لم يطرد فيقاس على الأكثر، أي على الصيغة الغالبة في الباب و في الاستعمال".

2-2 القياس كاسم: يعرفه الأستاذ بقوله: "ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين بعض العناصر اللغوية والعلاقات التي تربطها، ومن جهة أخرى ما يثبته من تناسب العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي (من الأصول إلى الفروع)"

و في تعريف آخر " القياس هو حمل شيء على شيء لجامع بينهما، أي حمل الكلمات بعضها على بعض إذا كانت تنتمي الى جنس واحد و هو الذي يسمى في المنطق الرياضي " النظير على النظير، و بذلك تبرز البنية التي تجمع كل الكلمات المحمولة بعضها على بعض". (9)

نستنتج مما سبق أن الأستاذ اعتبر القياس وسيلة يعتمدها المتكلم في خطابه لإنتاج وحدات كلامية –في مستوى البنية والتركيب- على نسق العرب الأوائل، اصطلح على ذلك بالمثال، ومثال الكلمة هو بناؤها وصيغتها، ويتمثل في مجموع الحروف الأصلية والزائدة مع حركاتها وسكناتها كل في موضعه، وصيغتها في وزنها. (10)

ويبين أن القياس يحصل نتيجة لعملية منطقية رياضية سماها بالتفريع والتوليد أي عمل اجرائي يخضع للمنطق والعقل، وأكد أن المنطق الرياضي كان من سمة العمل النحوي عند النحاة الأوائل وأصالته، تجعله يختلف عن المنطق الأرسطي الذي يفيد بأن اللغة غير منطقية وغير منسجمة وليس لها قواعد مطردة، عكس ما أثبته العلماء العرب الأوائل بأن لها اطرادا قد تخرج عنه بعض العناصر لعوامل خارجة عنها، كالتخفيف من الجهود المبذولة في التخاطب، وكالتوهم الذي يصبح قاعدة بانتشاره، وتناولوا ذلك وبرعوا فيه. (11)

التفريع يكون من الأصول إلى الفروع، والأصل –عند النحاة الأوائل- هو ما يبنى عليه ولم يبن على غيره، ولا يحتاج إلى علامة يتميز بها عن فروعه، فله العلامة العدمية، أما الفرع فهو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل ويحصل ذلك بتفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أبسط منها وبالتالي أصولا لها. ويبين ذلك –النحاة العرب- باللجوء إلى منهج علمي اصطلحوا عليه : حمل الشيء على الشيء أو إجراؤه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعها، وهو البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل، وينطلقون في ذلك من أبسطها وهي التي تتكون من عنصرين (زيد منطلق)، فيحملون عليها جملا أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة، بحيث تظهر بذلك كيفية تحول النواة بالزوائد. (12)

وللتوضيح أكثر؛ يذهب الأستاذ إلى القول بأن أصول الكلم وأوزانها هي في الواقع بيانات مجردة أو اعتبارية، فكل حرف من الفاء والعين واللام يمثل أي حرف صامت في العربية، وكل مثال متكون منها يمثل أي كلمة ثلاثية على هذه البنية. (13) وهكذا بعد التفريع، تأتي مرحلة التوليد وإنشاء الكلمة والجملة والتركيب على النسق السابق.

ويقول في شأن الباب: "الباب مجموعة العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة وكونها مجموعة بالمعنى المنطقي الرياضي لا مجرد جنس بالمعنى الأرسطي هو أن أفراد الباب تجمعها صيغة أو مجرى لا صفة فقط"، ويفصل في ذلك بقوله: "يطلق الباب أولا على المجموعات المرتبة من الحروف الأصلية للكلمة الثلاثية مثل (ض ر ب – ر ب ض) وغيرهما وكذلك على أبنية الكلمة، أي على أوزانها باب فعَل وباب فعِل وغيرهما". (14)

من ذلك ندرك ان مفهوم الباب على رأي الأستاذ هو مجموعة ذات بنية واحدة منشأها عملية منطقية رياضية، فالعلاقة بين عناصر الباب لا تنحصر في الانتماء المجرد إلى الفئة أو الجنس كما

نجد ذلك في المنطق الأرسطي الذي يركز على الصفات المشتركة بين المجموعة أو الجنس، وإنما هو بنية تحصل وتكتشف في نفس الوقت بحمل كل فرد على الآخرين لتتراءى فيها البنية، فانتماء الباب يعرف بمساواته لأفراد بابه أو لعناصر تنتمي إلى فئات مختلفة.

ويؤكد الأستاذ على ضرورة اطراد عناصر الباب، واذا تعسر ذلك، فالقياس على الأكثر، أي على الصيغة الغالبة في الباب، وفي الاستعمال، واطراد الباب يعني تناسب صيغة المختلفة.

ويشترط الأستاذ في حمل الفرع على الأصل لعلة جامعة تَجانس الكلام، قابله بالمصطلح الرياضي: [النظير على النظير]، وبذلك نحصل على بنية حملية جديدة.

ويقصد بالنظير العنصر المساوي أو المكافئ لعنصر آخر أو مجموع من العناصر وقد لا يشبهه إطلاقا.

ومدلول النظير لا ينبغي أن يفسر بالشبيه أو بالمطابق لأنه قد لا يوجد مجرد شبه بين النظائر أولا، ولأن الشيئين المتطابقين يتفقان في كل شيء ولا ينبغي أن يختلفا ثانيا.

فالعلاقة القائمة بين النظائر في النحو –حسب الأستاذ- هي علاقة تكافؤ غير انتمائية محصنة، ويذكر بأن الباب يتكون من نظائر أي من عناصر متكافئة وقد تكون خالية أو وحيدة العنصر.

و يخلص الى أن القياس إجراء يتم بين الكلام الموضوع المأثور من العرب السابقين و الذي هو النموذج المكافئ و الكلام المسموع. (15)

و يعيب الأستاذ على اللسانيين العرب المعاصرين تفسيرهم عبارة الاستعمال على الأكثر بمعنى كثرة الاستعمال، و يصوب ذلك من خلال ما ذهب إليه، حيث أن:

- القدماء منعوا القياس على الأكثر في الاستعمال إذا خالف بابه.

- جوزوا القياس على القلة إذا ورد المفرد في بابه على أساس أنه جميع ما جاء، مثل: شنوءة شنَئِي، بحكم أنه الوحيد الذي سمع في باب النسبة الى فَعُوله.

- الشذوذ بالنسبة للقياس هو مخالفة بعض العناصر المعينة لبابها، و تكون قليلة أفراد بابها، و قد تكون كثيرة جدا في الاستعمال أي شائعة.

- الشذوذ بالنسبة للاستعمال و موافقة القياس إلا، أن فصحاء العرب تركوه، مثل الماضي من " يدع"

- شذوذ الرواية أو قلة نقلها، أو منكرة و مرفوضة إذا كان الراوي غير موثوق به و ما كان كذلك لا يقاس عليه، و لا على ما أجمع العلماء على عدم صحته. (16)

و يأخذ الأستاذ على المحدثين أيضا المفهوم الذي اعتمدوه للقياس برجوعهم لتعريف الانباري له بقوله: " حمل الفرع على الأصل لعلة جامعة "، و هو تعريف ينطبق على القياسين لاتسامه بالشمولية والعموم، وعدم تقيده بمفهوم الأصل والفرع والعلة والشبه، فهو بذلك ماثل بين القياس النحوي والقياس الفقهي، فكل لفظة في هذا التعريف لا تدل في القياس النحوي على ما تدل عليه في قياس الفقهاء وخاصة لفظة الجامع، فهي أعظم لفظة في هذا التحديد، حيث وضح الأستاذ هذه المسألة بقوله: " فإن اشترك القياسان النحوي و الفقهي في صفات أساسية يفترقان

فيها عن القياس الأرسطي، فإن للقياس النحوي خصوصية هامة، و هي أن مجاله هو المثل اللفظية من أوزان الكلم و تراكيب الجمل، فبنية الكلمة و بنية الكلام هو مجاله الوحيد، فحمل شيء على شيء في الحكم الجامع بينهما، هو تحديد ينطبق على القياسين لعمومه و عدم تقيده بمفهومي الأصل و الفرع و العلة و الشبه". (17)

نفهم من ذلك أن القياس النحوي يخص اللغة، ويذكر الأستاذ أن الخليل تفطن للفوارق بين اللغة والفقه.

و يأخذ عليهم أيضا – المحدثين- اعتقادهم أن القياس النحوي مبني على مفاهيم القياس المنطقي من تحليل و استنتاج تأثرا بابن الأنباري و غيره، مؤكدا أن القياس المنطقي (الأرسطي)، مختلف تماما عن القياس النحوي، حيث يبنى على مقدمتين و نتيجة بإدراج الحد الأوسط في الحد الأول و تدرج النتيجة، بينما في القياس النحوي و هو - كما أوردنا – حمل شيء على شيء لعلة جامعة، وهذه العلة ليست اندراجًا بل تطبيقا رياضيا يتمثل في تطبيق مجموعة على مجموعة فيظهر بذلك التكافؤ بين المجموعتين في البنية. (18)

و مثال على ذلك نقول"

- كل البشر عقلاء محمد بشر =» محمد عاقل }قياس منطقي

- قياس "ليس" على " عسى"، حيث أن خبر " ليس " لا يجوز تقديمه على اسمها بعلّة عدم التصرف}قياس نحوي.

و ينبه الأستاذ الى مسألة هامة تتمثل في عدم إخضاع كل الكلام العربي لمبدأ القياس، و إلا أثر ذلك على اللغة العربية و ما تفردت به من فنية و كفاءة لغوية، فليس كل ما في اللغة يقاس أو يقاس عليه، فجزء من اللغة مما لا يقاس، و ينحصر في مفردات تسمع و تحفظ فقط، و جزء لا يقل أهمية و هو التراكيب التي تجري مجرى الأمثال، و هي المجموعة الكبيرة من العبارات المسموعة التي لا تخضع لقياس، و يجب أن تستعمل كما استعملها أصحاب هذه اللغة دون الشاذ منها. (19)

ثانيا: العلة:

التعليل يشكل أصلا أساسيا من أصول البحث النحوي العربي عند الأوائل وبخاصة عند الخليل. (20)

1- تعريفها:

- **لغة:** لفظ العلة بكسر العين، مأخوذ من مادة " علل"، وهي تدل على معاني لغوية ودلالية مختلفة:

العلة: الحدث الشاغل، إذا صار شغلا ثانيا منع صاحبه عن شغله الأول، فتغير حاله بحلوله، أما العلة بموضع العذر لأن العذر حل بالمعتذر فغيّره، عما اعتذر عنه، وأما مرادفتها للسبب فلأن السبب هو " ما يُوصل به الى غيره" وهذا المعنى الأخير استعير من الحبل الذي يُتوصل به الى شيء. (21)

- **اصطلاحا:** يقول الشريف الجرجاني:" هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا فيه" (22) أي أن العلة هي السبب والمؤثر في وجود الشيء تأثيرا خارجيا، فينعدم بانعدامها ويتواجد بتواجدها.

عند المحدثين:

يقول علي أبو المكارم:" هي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب لها حكما، وتحقق في المقيس أيضا فألحق به فأخذ حكمه". (23)

2- أنواع العلة وشروطها:

- علة قياسية: وذلك كقياس "إن" في قوله " إن زيدًا قائم، فنصبت " إن" الاسم لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي الى المفعول، فحملت عليه، فأعملت إعماله.

- علة تعليمية: كقولنا " إن زيدا قائم" وإن قيل بم نصبتم "زيدا" قلنا: "إن" لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر.

-علة جدلية نظرية: كالسؤال عن أوجه الشبه بين " إن" والفعل الذي ضارعته في العمل، وبأي فعل من الأفعال شُبِهْنَ، ولمَ شبهت الفعل الذي قدم مفعوله على فاعله.

-علل نحوية: كعلة تشبيه المضارع للاسم فأعرب. (24)

وتخضع العلة لشروط هي:

أ- المناسبة (الإحالة): وهو أن يكون الوصف علة للحكم، فيسمى قياسه قياس علة.

ب-الإيجاب: أن تكون العلة موجبة لحكم في المقيس عليه.

ت-النقدية: أن تتعدى العلة الأصل بأن تجمع بين الأصل والفرع في الحكم.

ث-الطرد: أن يوجد الحكم كلما وجدت العلة.

ج- العكس: وهو انعدام الحكم لانعدام العلة. (25)

1- العلة عند عبد الرحمن الحاج صالح:

3 -1 - تعريفها:

بمعنى المانع استنادا لقول الخليل أن العلة: "الحدث يشغل صاحبه عن وجهه"، (26) حيث علق على ذلك بقوله: "هذا الذي يصيبه حادث شارد عدل به عن المسلك، أو الطريق، أو المنهاج، أي عن سبيل توجيهه، فالحادث مانع". (27)

3 -2 - تطور مفهوم العلة:

أ- مرحلة الأصالة: عند سيبويه ومن جاء بعده من المتقدمين، حيث حصروا التعليل في مستوى واحد، وهو مستوى ما خرج عن المقاييس الأصول التي هي قوانين ضبطوا بها مجاري اللغة في مفرداتها وتراكيبها فبينوا أن ما خرج منها عن هذه المقاييس الأصول وعدل به عنها إنما كان لعلل.

ب- نحاة ما بعد القرن الثاني الهجري: عمموا فكرة التعليل لتشمل المقاييس الأصول لاشتراكها مع ما كان يعلله سيبويه من المقاييس الثانوية في علاقة اللزوم.

ت- مرحلة هيمنة علم الكلام: من 180 هـ (وفاة سيبويه) و 279 (تاريخ خلافة المعتضد)، وعلم الكلام منهجه فلسفي، من فرقة المعتزلة، فظهرت وجهة نظر جديدة في التعليل، وبدأ تغير العلة بظهور فكرة المعاني على يد معمر بن عباد السلمي (ت 240 هـ)، وخلاصة فكرته أن أي جوهر لا يصدر منه فعل إلا لمعنى، ولا يكون هذا المعنى إلا لمعنى آخر، وهكذا يتسلسل الأمر إلى غير النهاية، فصار المعنى يدل على كل كيان مفهومي، وأخذ في النحو معنى العلة، وفي الربع الثاني من القرن الثالث للهجري، صار المتكلمون يهتمون بالبحث في علل كل الظواهر الطبيعية، وبالتالي أخذت العلة مفاهيم كـ (المتحدث) أو (المولد)، على رأي المعتزلة تمثل سابقا يرتبط به بالضرورة لاحق هو الأثر أو المعلول، وعليه صار من المنطق أنه لا يمكن أن يلحق الفرع الذي هو معطى مجهول بالأصل الذي هو معطى معلوم إلا إذا وجدت علة في هذا الفرع مطابقة للتي حددت حكم الأصل.

ج- مرحلة هيمنة الفلسفة والمنطق اليوناني: تمتد من سنة 279 هـ إلى سنة 392 هـ، حيث كثرت الصراعات المذهبية بين أهل الرأي والأثر، وبين البصريين والكوفيين، وظهرت حركة الشعوبية، أصحابها ينكرون الحقائق والمعرفة، وهذا الصراع الثقافي كان وراء محاولة تصحيح القياس، وبالتالي تصحيح العلة من أجله، حتى تكون قريبة من العلة المنطقية باعتماد العلة الفاعلة.

*مثلها أرسطو بالنجار (الصانع) الذي يريد صنع كرسي، فهو فاعل، أي هو الذي يؤثر في الكرسي ويغير فيه ما يجب، فنجد مثلا ابن الأنباري (ت 577 هـ) قد مزج النحو بالمنطق في كتابه (نزهة الألباب)

وابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) صنف العلل النحوية، في مستويين:

- ضرب مؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع
- ضرب يسمى علة العلة: أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان قبلهما مفتوحا قلبت ألفا.

د- مرحلة التقهقر: من 470 هـ حتى وفاة الشيخ عبد القاهر الجرجاني: عاد الفكر الإجرائي من جديد، وبدأ التفكير العلمي يختفي شيئا فشيئا حتى صار أشكالا قولبية دون ابتكار ولا أصالة، مما أثر سلبا على المفاهيم النحوية عامة. (28)

4 - أنواع العلة:

يركز الأستاذ على علة التغيير، حيث يقول: "تكون في الأكثر عاملا خارجيا عن نظام اللغة، فمنها ما هو راجع إلى كلفة في التلفظ والأداء ببعض التراكيب، فيميل المتكلم إلى أن يغير منها هذا الذي هو مكلف، وذلك مثل توالي بعض الحركات، كالكسر المتبوع بضم والعكس، وتتابع أكثر من ثلاث حركات في الكلمة الواحدة وغير ذلك". (29)

ومن ذلك نستنتج أنواع العلة عنده كالآتي:

أ- علة التخفيف واطراد العلة لتصبح قياسا.

ب-كثرة الاستعمال كمبدأ للتفسير والتبسيط.

ج - مبدأ الفرق وأمن اللبس.

د- طرد الباب.

هـ - أغلاط المتكلم في استعمال اللغة.

5 - أصول التعليل: هي ثلاثة القياس – الاستعمال – الموضوع:

كل واحد من هذه الأصول منطلق للتغيير العارض

- أصل القياس: مثال: رفع الفعل إذا وقع موقع الاسم مع أن " هلا" لا تعمل فهي منفصلة عن الفعل، فما الذي منع أن يدخل الاسم بعدها؟ =» منع من ذلك عارض في أصل الاستعمال وهو دخول معنى التحضيض على " هلا" وهو خاص بالفعل.

- وأما الأصل الموضوع: ههنا فالاستفهام، وعلى هذا فالأصل في الاستعمال هو ما اطرد واستمر والأصل في القياس هو ما يقتضيه القياس، و الأصل في الموضوع هو ما جاء في وضع اللغة و قد يتحقق ذلك لعارض حصل في الاستعمال و هو العلّة ههنا". (30)

6 - آراء عبد الرحمن الحاج صالح حول العلة:

- يرد الأستاذ على منكري العلة من المحدثين ويؤكد على ضرورة المنطق العقلي في التفسير العلمي لإثبات العلاقات التي تربط بين البنى التركيبية للغة، والتي تستدعي مفهوم العلة والتعليل كركن أساسي لا غنى عنه في استنباط هذه العلاقات. (31)

- يبين أن المحسوسات جزء من ميدان الدراسة العلمية يكمله المجردات التي تعتمد على العقل كالأعداد الرياضية، حيث يقوم العالم الرياضي بتحليلها وتركيبها. وانطلاقا من عمليات التفسير والتعليل يصل إلى مستخلصات جديدة، ونتائج مغايرة. (32)

- يعيب الأستاذ على المحدثين ادانتهم النحاة القدماء، كونهم لم يهتموا بالنقل والسماع كفاية وحاولوا إخضاع اللغة للمنطق، ويبين الفرق بين أن يعقل نظام اللغة، ويفسر تفسيرا عقليا بالانتقال من المعلوم إلى المجهول، وبين أن يجعل منطقيا، منسجما في مظهره الخارجي. (33)

- يبرهن على أن مفهوم العلة موجود في النحو العربي الأصيل، لكن كعامل اضطراب –لمجرى قياس أول- وبالتالي كمبرر خارجي (خارج البنية اللغوية) للعناصر الشاذة –أي الخارجة- عن بابها. (34)

ثالثا: العامل:

نظرية العامل نظرية نحوية بحتة، توصل إليها النحاة العرب نتيجة استقرائهم المادة اللغوية التي جمعوها، فاتضح لهم أن الاسم أو الفعل تتغير أواخره من موقع لآخر، فكان لابد أن يتساءلوا عن العلة في حدوث ذلك ... لذا قالوا بوجود العامل. (35)

- تعرف العامل:

لغة: العامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة عامل، والعمل مهنة و فعل، والجمع أعمال، عمل عملا وأعمله غيره، واستعمله، واعتمل الرجل: عمل بنفسه. (36)

اصطلاحا: العامل في النحو هو ما أثر في آخر الكلمة من اسم وفعل وحرف. (37)

- **أركان العمل في النحو العربي:**

العامل: وهو الذي يحدث الأثر في آخر الكلمة، فتتعاقب عليها حركات متنوعة يتنوع العنصر المؤثر أي العامل، كما أنه يحدد العلاقات التركيبية بين عناصر الجملة.

المعمول: وهو المتأثر.

الإعراب: وهو علامة التأثير الظاهرة على أواخر الكلم

- **أنواع العامل:**

لفظية: ما تعرف بالقلب وتتلفظ باللسان.

معنوية: هو تجرد التركيب النحوي بين العوامل اللفظية السماعية والقياسية على حد سواء

الابتداء: وهو الذي يرفع المبتدأ وتتميز بـ:

- الأولية: وقوع الاسم في أول الكلام.
- التعرية: تجرد المبتدأ من العوامل اللفظية.
- الاسناد: العلاقة المعنوية الرابطة بين المبتدأ والخبر. (38)

- **العامل عند عبد الرحمن الحاج صالح:**

- **تعريفه:** هو المفهوم الدينامي الذي يبني عليه المستوى التركيبي للغة. (39) فهو العنصر الذي يتحكم في التركيب الكلامي ويؤثر فيه، بل هو المحور الذي ينبني عليه. (40)
- **خصائص العامل:**
- قد يكون مساويا للصفر (Ø)، وتسمى هذه العلامة بالعلامة العدمية، يقابله عند القدماء الابتداء، ويرمز له بالرمز(ع).
- يعمل في المعمول الأول (م1)، والمعمول الثاني (م2) لفظا ومعنا، فهو السبب في إعرابها وتغيير معناها.
- السبب في بناء الكلام، فلا كلام مفيد دون بنية يكون أساسها العامل. (41)

4-1- أنواع العامل:

- ما أثر نحويا كالنواسخ والأفعال.
- ما أثر دلاليا وهو المسمى بمستوى التصدير وما فوق العامل. (42)

ومن خلال المعادلة الرياضية الآتية صنف الأستاذ عناصر التركيب ودورها:

±[2م ± (1م<—— ع)]±

العامل (ع): العنصر الدينامي محور التركيب، يكون دائما على اليمين وهو رأس التركيب ومنطقه، ويؤكد الأشكال الآتية:

- الابتداء أي لعلامة العدمية (صفر) المؤثرة في البناء التركيبي الاسنادي الاسمي، أي في المبني والمبني عليه.
- اللفظة المفردة ذات خاصية الاستقلال في التركيب كالأفعال.
- التركيب الجملي المؤثر في المنصوبين (الأفعال المتعدية إلى مفعولين).
- المعمول الأول (م1): أول عنصر لغوي متصل بالعامل، ويكون دائما عن يساره، ويدخل فيه المبتدأ أو الفاعل (أو ما يقوم مقامهما)، ولا يمكن للمعمول الأول أن يتقدم على عامله، فهما يكونان زوجا مرتبا في اصطلاح الرياضيات، (43)
- المعمول الثاني (م2): ثاني عنصر لغوي يتأثر بالعامل، موضعه الأصلي بعد (م1)، ويدخل فيه الخبر والمفعول (أو ما يقوم مقامهما)، وقد يتقدم المعمول الثاني على كل العناصر (العامل والمعمول الأول)، إلا في حالة جمود العامل مثل (إن) إذا كان ظرفا، مثل: إن في الدار زيدا. (44)

المخصصات (خ): عناصر لغوية تدخل على التركيب لا تتأثر بالعامل، ولا تؤثر في البنية اللفظية للتركيب، فهي زيادة على المجموعة النووية: العامل ومعموليه، وليس زيادة عن الأصل الذي هو: زيد قائم، تشمل المخصصات المفاعيل كلها باستثناء المفعول به والتمييز، وما يقوم مقامهما، ويستثنى من ذلك الظروف (أشباه الجمل)، والمضاف إليه لأنها تلحق بالمفعول تارة، فتكون في موضع المعمول الثاني. (45)

مثال:

موضع العامل	موضع المعمول الأول	موضع المعمول الثاني
Ø	زيد	قائم
إن	زيدا	قائم
كان	زيد	قائما
حسبت	زيدا	قائما
أعلمت عمرا	زيدا	قائما

انطلاقا من المعادلة والمثال نستنتج أن –حسب الأستاذ-بنية الجملة تنطلق من البنية المجردة، أي من العمليات الحملية الإجرائية، فيحمل أقل الكلام وتحويله بالزيادة مع إبقاء النواة، فلاحظ أن الزوائد على اليمين تغير اللفظ والمعنى، بل تؤثر وتتحكم في بقية التركيب، كالتأثير في أواخر الكلم "الإعراب" ويتحصل على مثال تحويلي، أي هناك عناصر تدخل على يمينها، فتغير إعرابها وتزيد من معناها الأصلي. (46)

ويقول عن اللفظة أنها تنتظم انتظاما، و يقول عن ذلك أن الوحدات في هذا المستوى ليست في الكلام مجردة من لوازمها، بل هي وحدات يدمج معها الاسم والفعل ما يقترن به لزوما مثل المضاف إليه والصفة، وعلى هذا الأساس فإن عبارات: بكتاب –بالكتاب- كتاب كبير، كلها تعد بمنزلة الكلمة الواحدة. (47)

وقف الأستاذ مدافعا عن العامل ونظريته التي أبدعها التحليل وأصحابه، وكانت الأثر الذي لا ينقطع لدورها العظيم في تطوير الظواهر اللغوية، ويعيب على أنصار البنيوية الغربية من العرب المحدثين، الذين ينكرون العامل، وأولئك الذين ينادون بترك التقدير في النحو والتمسك بظاهر اللفظ، ومن ثم بالوصف لنظام اللغة وترك التعليل، فيرد عليهم بقوة البرهان والاثبات لهذه النظرية –نظرية العامل- من خلال التأكيد على دور العامل في نسج التركيب اللغوي وتشكيله، مع استحالة الاستغناء عنه، ومن الذين نادوا بهدم العامل "ابراهيم مصطفى" الذي زعم أن تخليص النحو من نظرية العامل وسلطانها هو "خير كثير وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آمادا، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة على الأداء، ومزية في التصوير". (48) ونجد أيضا عباس حسن صاحب النحو الوافي ينص على أن العامل "مشكلة واضحة الأثر في تعقيد النحو، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة، فليس خطرها مقصورا على المسائل النحوية، بل تجاوزها إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع"، (49) وزاد بعض المحدثين على ذلك أن زعموا أن جذور (العامل النحوي) تعود إلى فكرة التأثير والتأثر الموجودة في المنطق الأرسطي الذي أغرم به العرب في وقت مبكر، وقد "تركت هذه الفكرة المنطقية ظلالها على عقول الباحثين من علماء النحو الذين نقلوها بدورهم إلى دراستهم". (50)

فما كان على الأستاذ إلا أن يغوص متجذرا في مفاهيم النحو العربي، ودلالاتها ليؤسس لفكرته كمحاورة في إظهار إبداع الأوائل في حل المسائل اللغوية والتقنين لها، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه اللذان اعتمدا التحليل الرياضي والتفسير المنطقي لأحوال اللغة العربية بطريقة متأصلة ومن صلب اللغة –العربية- وليس استجلابا من منطق أرسطو وغيره كما ادعا بعضهم، والعامل هو العلامة التي تعلل براعة نحاتنا واقتدارهم على مستوى التفسير العلمي للظاهرة اللغوية و ما يطرأ عليها من تغير وتحول.

خاتمة:

مما سبق نستنتج أن الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، صاحب النظرية الخليلية الحديثة، قد أعطى نفسا جديدا للدراسات اللغوية، و النهوض بالتراث من جديد في وقت طغت فيه على الساحة اللسانية مفاهيم النظريات الغربية التي تأثر بها الدارسون العرب الذين تتلمذوا على أساتذتها، أرادوا تطبيق مبادئها على اللغة العربية، ومن خلال القضايا الثلاثة التي كانت محل دراستنا في هذا الموضع نخلص إلى أن:

- كل من القياس والعلة والعامل أسس مهمة ولازمة في الإنشاء اللغوي وتوليد البنية والتراكيب.

- القياس النحوي هو عملية تحدث على مستوى البنى التراكيب اللغوية دون سواها، وهو تأصيل نابع من مباحث اللغة العربية، ومتعلق بها، ومتآلف مع خصائصها ولا يتناسب مع لغة أخرى غير العربية.

- العلة هي ركن من أركان القياس ولازمة ضرورية لقياس الأحكام واستخلاص النتيجة، والعمل العقلاني المجرد يتطلب التعليل والتفسير.

- العامل هو عمود النحو ومحرك التركيب، لا يمكن حذفه أو الاستغناء عنه بحكم أنه يتدخل في تشكيل البنى اللغوية وتحديد صورتها النهائية قبل التداول والاستعمال، ففصاحة اللغة مرتبطة بمدى اهتمامنا بالعامل وضوابطه.

الإحالات:

1. محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2000، مج 12، ص 234،
2. ابن لعلام مخلوف، مفاهيم أساسية في أصول النحو، منشورات مخبر الدراسات اللسانية النظرية و التطبيقية العربية و العامة، الجزائر، 2012، ص 138.
3. أبو اسحاق الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، تح: محي الدين ديب، يوسف علي بدوي، دار الكلم الطيب، دمشق، 1995، ص 198.
4. سيف الدين الآمدي، المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء و المتكلمين، تح: حسن محمود الشافعي، القاهرة، 1983، ص ص 80، 81.
5. تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص ص 174- 178.
6. ابن الانباري، الإغراب في جدل الاعراب و لمع الأدلة في أصول النحو، دار الفكر، سوريا، 1971، ص ص 105- 110.
7. المرجع نفسه، ص 93.
8. عبد الرحمان الحاج صالح. منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص 135.
9. المرجع نفسه، ص 157.
10. ـــ. بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ج1، ص 90.
11. ـــ. منطق العرب في علوم اللسان، مرجع سابق، ص 12.
12. ـــ. الجملة في كتاب سيبويه. مجلة المبرز، عدد 2، 1939.
13. ـــ. منطق العرب في علوم اللسان، مرجع سابق، ص 135.
14. ـــ. بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق، ج1، ص 318.
15. ـــ. منطق العرب في علوم اللسان، مرجع سابق، ص ص 135، 138، 139.
16. ـــ. القياس على الأكثر عند نحاة العربية و ما يترتب عليه، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 115، د.ت، ص ص 82، 83.
17. ـــ. منطق العرب في علوم اللسان، مرجع سابق، ص 159.
18. ـــ. النظرية الخليلية الحديثة مفاهيمها الأساسية، مركز البحث العلمي و التقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، العدد 4، 2007، ص 6.
19. ـــ. منطق العرب في علوم اللسان، مرجع سابق، ص 157.
20. ـــ. بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق، ص ص 26- 28.

21. محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مصطفى حجازي حجازي، االمجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، 1998، ج1، ص 293، ج8، ص 32.
22. الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1958، ص 160.
23. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، 2007، ص 108.
24. ادريس عمروش، مفهوم العلة عند النحاة، مجلة الإحياء، عدد 20، 2017، ص 412.
25. بلخوجة عبد العزيز، العلة النحوية أنواعها مسالكها و قوادحها، مجلة البدر، عدد 5، د.ت، ص ص 481- 489.
26. الخليل بن أحمد الفراهيدي، العي، تح: عبد الحميد هنداوي هنداوي، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2003، ج1، ص 88.
27. محمد حجر، العلة النحوية في النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة العربية و آدابها، عدد 5، 2014، ص 111.
28. المرجع نفسه، ص ص 124- 132.
29. عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحوية، مرجع سابق، ص 241.
30. المرجع نفسه، ص ص 241- 254.
31. ـــــ. بحوث و دراسات في اللسانيات في علوم اللسان، موفم للنشر د.ت، ص ص 194 - 195.
32. المرجع نفسه، ص ص 29- 31.
33. المرجع نفسه، ص ص 32- 35.
34. ـــــ. بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق، ج1، ص 324.
35. كريم ناصح الخالدي، أصالة النحو العربي، دار الصفاء، الأردن، 2005، ص 149.
36. ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص 484، 185. مادة (عمل).
37. عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، معهد الانماء العربي، لبنان، 1981، ص 158.
38. الجرجاني، العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، 1988، مج 2، ص 84.
39. عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق، ج1، ص 170.
40. المرجع نفسه، ج1، ص 222.
41. المرجع نفسه، المكان نفسه.
42. المرجع نفسه، ج1، ص 254.
43. المرجع نفسه، ج1، ص 223، ج2، ص ص 16- 75.
44. المرجع نفسه، ج1، ص 223، ج2، ص 75.
45. عبد الكريم جيدور، نظرية العامل النحوي و تعليمية النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011- 2012. ص 83.
46. عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق، ص ص 223- 254.
47. ـــــ. الجملة في كتاب سيبويه، مرجع سابق. ص 13.
48. ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة ، 2012، ص 194.
49. عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، دار المعارف، مصر، 1966، ص 196.
50. محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة ، 1989، ص 203.